

Distr.
GENERALTD/B/50/8
29 September 2003ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر
الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية: نتائج
المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية

مذكورة من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

لقد أطلق برنامج عمل الدوحة مفاوضات من أجل إدراج التنمية في صلب النظام التجاري المتعدد الأطراف مع دفع عملية تحرير التجارة قدماً. وقد أدت المفاوضات المكثفة التي جرت على مدى سنتين بعد مؤتمر الدوحة إلى المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل الدوحة، ولا سيما على صعيد الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، وانضمام كمبوديا ونيبال، واعتماد المبادئ التوجيهية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، وطرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً في المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات. ولم تنجح المداولات التي جرت خلال المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون في بناء توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية الأخرى المطروحة في برنامج عمل الدوحة مثل الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والقضايا المتصلة بالتنفيذ، وما يسمى قضايا سنغافورة. وقد اتفق الوزراء على مواصلة العمل بشأن القضايا المعلقة بغية عقد اجتماع في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية في تلك المرحلة لتمكين الأعضاء من المضي قدماً في اتجاه اختتام المفاوضات بنجاح وفي الوقت المناسب. ويجري حالياً بذل جهود لاستئناف المفاوضات. وسوف يتطلب التحرك في اتجاه التقارب في المواقف تحديد التعاون والمشاركة البناءة بما يخدم مصالح جميع البلدان. ولقد شهد مؤتمر كانون كانون ديناميات جديدة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مثل نشوء تحالفات بين البلدان النامية على أساس القضايا المطروحة. وتستعرض هذه المذكرة الحالة الراهنة للمفاوضات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة والدروس المستفادة، وتستعرض مجموعة من "مقاييس التنمية" التي يمكن بالاستناد إليها تقييم التقدم المحرز فيما يتصل بإدماج التنمية في صلب مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ويمكن لعملية الأونكتاد الحادي عشر أن تقدم مساهمة إيجابية في تجاه تحقيق تقدم متوازن في تنفيذ برنامج عمل الدوحة وأن تعيد تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف.

* قدمت هذه الوثيقة بعد انقضاء الموعد الاعتيادي المحدد لتقديمها لكي تؤخذ في الاعتبار نتائج المؤتمر الوزاري

الخامس لمنظمة التجارة العالمية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	مقدمة
٣	١٢-٣	أولا - نتائج مؤتمر كانكون.....
٨	٥٥-١٣	ثانيا - مجالات محددة للتفاوض في إطار برنامج عمل الدوحة.....
٨	١٦-١٣	ألف - القضايا والشواغل المتصلة بالتنفيذ.....
١٠	١٩-١٧	باء - المعاملة الخاصة والتفاضلية.....
١١	٢٧-٢٠	جيم - المفاوضات الزراعية.....
١٣	٣٢-٢٨	دال - المفاوضات حول وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.....
١٥	٤١-٣٣	هاء - المفاوضات حول الخدمات.....
١٧	٤٧-٤٢	واو - قضايا سنغافورة.....
١٨	٥٠-٤٨	زاي - التجارة والبيئة.....
١٩	٥١	حاء - أقل البلدان نموا.....
٢٠	٥٥-٥٢	طاء - مسائل أخرى.....
٢١	٦٥-٥٦	ثالثا - معالم التنمية
٢١	٥٧	ألف - الانفتاح والتحرير
٢١	٦٠-٥٨	باء - جني المكاسب.....
٢٣	٦١	جيم - تساوي الفرص بالنسبة للشركاء غير المتساوين
٢٣	٦٣-٦٢	دال - السعي إلى تحقيق توازن أفضل.....
٢٤	٦٤	هاء - خدمة المصلحة العامة.....
٢٤	٦٥	واو - إنعاش قطاع السلع الأساسية.....
٢٤	٦٦	زاي - التماسك
٢٥	٦٧	حاء - المساعدة التقنية وبناء القدرات.....
٢٥	٧١-٦٨	رابعا - دور الأونكتاد.....

مقدمة

١- إن البند ٥ من جدول أعمال الدورة الخمسين لمجلس التجارة والتنمية يتيح للمجلس فرصة لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الدوحة في المجالات التي تهم البلدان النامية، ولاستعراض نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون بالمكسيك في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد أعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة من أجل مساعدة المجلس في الاضطلاع بهذه الولاية.

٢- وقد يود المجلس أن يستعرض الحالة الناشئة عن التطورات التي حدثت في كانكون وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للمفاوضات التي ستجري في المستقبل في إطار برنامج عمل الدوحة وبالنسبة للبعد الإنمائي وللنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويمكن لدراسة هذه الحالة أن تركز على كل من الجوانب العامة والمواضيعية للنتائج التي تمخض عنها مؤتمر كانكون والدروس المستفادة بالنسبة للمستقبل. كما يمكن مناقشة مساهمة الأونكتاد في بناء الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي توفير المساعدة التحليلية والتقنية لصالح البلدان النامية من أجل المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية.

أولاً - نتائج مؤتمر كانكون

٣- لقد اشتمل برنامج عمل الدوحة الذي أقره إعلان الدوحة الوزاري واعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على برنامج عمل موسع يشمل المفاوضات بشأن الزراعة، والمنتجات والخدمات غير الزراعية؛ وإجراء مفاوضات و/أو دراسة من قبل الهيئات ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية بشأن مسألة المعاملة الخاصة والتفاضلية، وقضايا التنفيذ، والمساعدة التقنية، وشواغل أقل البلدان نمواً والمسائل الأخرى التي تهمها؛ وقضايا سنغافورة التي يمكن الشروع في مفاوضات بشأنها بعد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية وإذا ما توصل الأعضاء إلى توافق آراء صريح بشأن طرائق المفاوضات. وقد حدد برنامج عمل الدوحة عدداً من المواعيد النهائية لإنجاز هذا العمل. وبإدراج قضايا التنمية في صلب برنامج عمل الدوحة، أتاح إعلان الدوحة الوزاري فرصة هامة وطرح تحدياً رئيسياً أمام جميع الجهات صاحبة المصلحة لإدماج هذه الاحتياجات والاهتمامات في المفاوضات التجارية وما تسفر عنه من نتائج. وقد أثار هذا آمالاً لدى البلدان النامية بأن اختلالات الماضي سوف تصحح وبأن عمليات إصلاح وتحرير سوف تجرى في المجالات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة لها.

٤- وفي ظل ما شهده عام ٢٠٠٢ من انتعاش متواضع في التجارة الدولية، نشأت توقعات بأن نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية يمكن أن تعزز الثقة في مستقبل النظام التجاري وأن توفر قوة دفع جديدة للتجارة العالمية. وعلى الرغم من السلسلة غير المتقطعة من المفاوضات المكثفة التي جرت في السنتين التاليتين لانعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، سواء في إطار العملية التي جرتا في جنيف والتي اشتملت على

السفراء لدى منظمة التجارة العالمية وكبار المسؤولين في العواصم، أو في إطار الاجتماعات الوزارية الأربعة المصغرة، فإن التقدم في تنفيذ برنامج عمل الدوحة قد تعرض لعدد من النكسات. فلم يتمكن أعضاء منظمة التجارة العالمية من التوصل إلى اتفاق حول عدد من القضايا التي تدرج ضمن الاهتمامات ذات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية. وبالنظر إلى أن المواعيد النهائية المحددة للتفاوض بشأن هذه القضايا (وهي مواعيد قد حددت بهدف ترتيب تسلسل التقدم في اتجاه إنجاز برنامج عمل الدوحة بحلول الموعد المستهدف) قد انقضت دون أن يتسنى إنجاز ما هو مطلوب، فقد وجدت البلدان النامية أنه من الصعب عليها تقديم تنازلات في المفاوضات المتعثرة بشأن المنتجات الزراعية وغير الزراعية وبشأن قضايا سنغافورة. وقد نشأت هذه الآراء عن عدد من الاجتماعات التحضيرية والوزارية للبلدان النامية ومجموعاتها القطرية (مثل أقل البلدان نمواً، والاتحاد الأفريقي، ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والدول العربية، ودول الكاريبي)، وهي اجتماعات يسّرت تحقيق تقارب في آراء هذه البلدان وفهمها للقضايا المطروحة، وعززت مواقفها التفاوضية وقدرتها على المشاركة بفعالية في مؤتمر كانكون.

٥- وقد واجه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية صعوبات في ما بذله في جنيف من جهود لإعداد مشروع نص يصدر عن مؤتمر كانكون الوزاري ولتأمين الموافقة على هذا النص. ومن بين بنود برنامج عمل الدوحة المشمولة، كان هناك تباين واسع في الآراء فيما يتعلق بالزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وقضايا سنغافورة. وبعد إجراء مداولات مطولة وتقديم سيل من المقترحات الجديدة من قبل البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبخاصة المقترحات المشتركة التي قدمتها الاتحادات الأوروبية والولايات المتحدة من جهة، ومجموعة الـ ٢٢ للبلدان النامية^(١) من جهة ثانية، والاقتراح المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، أصدر رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مشروع نص منقح لمؤتمر كانكون الوزاري (CMT Rev.1) في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (Job(03)/150/Rev.1). وفيما يتعلق بالزراعة، سعى مشروع نص مؤتمر كانكون الوزاري (CMT/Rev.1) إلى المزج بين النهج المحددة في الاقتراح المقدم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٢٢ فيما يتصل بإصلاح وتحرير الأركان الثلاثة - الدعم المحلي، والمنافسة التصديرية، والوصول إلى الأسواق - وعرض أطراً لوضع الطرائق. وفيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، عرض مشروع النص نهجاً إزاء إصلاح التعريفات الجمركية. وفيما يتصل بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، اشتمل مشروع النص على "حصيلة" تتألف من ٢٤ حكماً من بين ٨٨ حكماً اقترحتها البلدان النامية. وفيما يخص قضايا التنفيذ، طلب مشروع النص من الأعضاء "مضاعفة جهودهم من أجل إيجاد حلول مناسبة". وبخصوص قضايا سنغافورة، عرض مشروع النص مجموعتين من الخيارات: مجموعة تتمثل في المضي قدماً نحو اعتماد الطرائق الخاصة بالمفاوضات، بينما تتمثل المجموعة الأخرى في مواصلة عملية التوضيح. وقام رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، على مسؤوليته الشخصية، بتقديم مشروع النص

(CMT/Rev.1) إلى الوزراء في كانكون وذلك على أساس أنه ليس في تقديم هذا المشروع ما يوحي بأنه مشروع متفق عليه برمته أو في أي جزء منه وأن تقديمه لا يخل بمواقف الأعضاء. وقد كان من المتوقع ألا يقوم الوزراء في المؤتمر الوزاري الخامس بعملية جرد وتقييم فحسب بل أن يكفلوا أيضاً إعطاء زخم سياسي لدفع المفاوضات بشأن الجوانب الرئيسية لبرنامج عمل الدوحة.

٦- وعشية انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس، توصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتفاقات بشأن بعض القضايا. وكان أهم هذه الاتفاقات المقرر الصادر في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة. ويشكل هذا المقرر خطوة إلى الأمام في الجهود الرامية إلى ضمان أن يكون في مقدور البلدان التي لا تتمتع بقدرات تصنيعية كافية، أو التي ليست لديها أية قدرات تصنيعية، في قطاع المنتجات الصيدلانية الحصول على الأدوية بكلفة ميسورة. وقد أعادت بلدان نامية كثيرة، مع ترحيبها بهذا المقرر، التأكيد على ضرورة القيام، على وجه السرعة، بتعديل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أجل ضمان أن يكون هذا الحل سهل التطبيق وقابلًا للاستدامة والتنبؤ ومضمونًا من الناحية القانونية. وثمة خطوة أخرى إلى الأمام تمثلت في اختتام عملية انضمام كل من كمبوديا ونيبال (حيث اتخذ القرار المتعلق بانضمامها في المؤتمر الوزاري الخامس). وبالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت الطرائق المتعلقة بالمعاملة الخاصة لأقل البلدان نموًا في المفاوضات بشأن الخدمات، وأضيفت إلى المقرر الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن المبادئ التوجيهية الخاصة بانضمام أقل البلدان نموًا.

٧- وفي كانكون، انخرط أعضاء منظمة التجارة العالمية في مفاوضات ترمي إلى تحقيق تقارب في الآراء حول مشروع النص (CMT Rev.1)، وبخاصة فيما يتعلق بالطرائق المحتملة بشأن الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وحول ما إذا كان يتعين أم لا المضي قدمًا، على أساس توافق صريح في الآراء، في المفاوضات بشأن بعض أو جميع قضايا سنغافورة. وكان هناك توقع بأن يتم، على نحو مؤات، تناول مبادرة القطن التي صدرت عن أربعة بلدان من بلدان غرب ووسط أفريقيا. وقد اعتبرت البلدان النامية مجموعة الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية غير كافية، وسعت إلى تعزيز هذه المجموعة من خلال إضافة عدة أحكام تكون لها قيمة تجارية. وفيما يتعلق بقضايا التنفيذ، بذلت البلدان النامية محاولة لإعادة إدراج هذه القضايا ضمن أولويات التفاوض، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق تفاوضي مخصص لهذا الغرض. وفيما يتصل بالمسائل الأخرى - مثل البيئة، والخدمات، وبعض جوانب جدول أعمال التنمية مثل أقل البلدان نموًا، والتعاون التقني، والتجارة والديون والتمويل، والتجارة ونقل التكنولوجيا؛ والاقتصادات الصغيرة - لم يكن هناك الكثير من الخلاف.

٨- وقد قُدم في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ مشروع منقح لنص مؤتمر كانكون الوزاري (Job(03)/150/Rev.2). واستنادًا إلى هذا النص، واصل أعضاء منظمة التجارة العالمية مشاوراتهم. وقد اعتبرت

البلدان النامية، بصورة عامة، أن هذا المشروع المنقح لا يعبر تعبيراً كافياً عن مصالحها وشواغلها. وفيما يتعلق بالزراعة، اعتبر مشروع النص المنقح غير مقبول من قبل العديد من البلدان النامية (مجموعة الـ ٢٢ وغيرها)، ومن قبل تلك البلدان التي تطلب تعزيز أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، وكذلك من قبل تحالف يضم ٣٣ بلداً من البلدان النامية (مجموعة الـ ٣٣) بشأن المنتجات الخاصة والآلية الوقائية الخاصة في مجال الزراعة. وقُدمت مقترحات لإدخال تعديلات وتحسينات. وأعربت البلدان التي قدمت مبادرة القطن عن خيبة أملها إزاء الاستجابة التي يتضمنها مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) والتي اعتبرت هذه البلدان أنها تضعف فعالية اقتراحها الأصلي. وقدمت هذه البلدان اقتراحاً مضاداً. وفي الوقت نفسه، أبدت مجموعة أساسية من البلدان النامية، أيها في وقت لاحق العديد من البلدان، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ومجموعة بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، وأقل البلدان نمواً، معارضتها لبدء المفاوضات بشأن الطرائق المتعلقة بقضايا سنغافورة.

٩- وقد أثارت تساؤلات كثيرة حول أسباب عدم تمكن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية من تحقيق التقدم المرجو فيما يتعلق بعدد من القضايا الرئيسية للمفاوضات في إطار برنامج عمل الدوحة، وحول ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لمستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية. وقد تكون للعوامل التالية صلة في هذا الصدد:

(أ) تعقد وتنوع برنامج عمل الدوحة على صعيد قضايا الجنوب - الجنوب، والشمال - الشمال، والشمال - الجنوب، والصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعلى صعيد كل بلد من البلدان.

(ب) الصعوبة المواجهة في استيفاء المعايير الثلاثة التي أشار إليها رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بتحديد مدى مقبولة أية صفقة توفيقية. وهذه المعايير هي: (أ) مراعاة الطموح الذي تتسم به الولاية المعتمدة في الدوحة؛ و(ب) مراعاة البعد الإنمائي؛ و(ج) السعي إلى تحقيق التوازن الإجمالي في نتائج المفاوضات.

(ج) حلول الوقت الذي يتعين فيه اتخاذ القرارات في كإنكون فيما يتعلق بالالتزامات المفصلة والمحددة على صعيد السياسة العامة، وهو ما يبدو أن الأعضاء المعنيين غير مستعدين له.

(د) الصعوبة المواجهة في إقامة توازن بين الصفقة المطروحة وتوقعات وطلبات الدول الـ ١٤٦ الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

(هـ) الحقيقة المتمثلة في أنه بالاستناد إلى التوقعات المتعلقة بالمساهمات الإنمائية في المجالات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة في قطاع الزراعة، لم يبد العديد من البلدان النامية استعداداً لقبول الالتزامات في مجالات أخرى.

(و) ظهور عدد من التحالفات والإئتلافات، القائمة على أساس القضايا المطروحة، فيما بين البلدان النامية (مجموعة الـ ٢٢ بشأن الزراعة، ومجموعة الـ ٣٣ بشأن المنتجات الخاصة والآلية الوقائية الخاصة، و"التحالف الكبير" الذي يضم الاتحاد الأفريقي، ومجموعة بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، وأقل البلدان نمواً). وقد كان هذا عاملاً في المفاوضات يشير إلى أن شواغل هذه التجمعات يجب أن تعالج من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة.

(ز) دور ونشاط المجتمع المدني والبرلمانيين ووسائل الإعلام، سواء في الشمال أو في الجنوب، مما يضيف إلى مجرى المفاوضات المتعددة الأطراف بُعداً أساسياً جديداً متصلاً بهذه العملية.

(ح) المشاكل المواجهة في كانبون في ما يتصل بصعوبة إقامة روابط متفق عليها اتفاقاً متبادلاً فضلاً عن توازنات ضمن وفي ما بين القضايا الرئيسية للمفاوضات تشمل اعتبارات المتاعب والمكاسب في الأجلين القصير والمتوسط، وترتيب تسلسل المراحل، ومستوى الطموح، وقضايا الأطر الزمنية، والتمن الذي يتعين دفعه والتعويض المنتظر.

(ط) وجود العديد من العقبات التي تعترض العملية، بما في ذلك ما يتعلق منها بتحديد مواعيد بحث القضايا والوقت الذي يصبح فيه حلها ممكناً.

١٠ - وقد جاء في البيان الوزاري الذي صدر عن الرئيس لدى اختتام المؤتمر ما يلي: "لقد أحرزنا بالفعل تقدماً كبيراً. إلا أنه لا يزال يتعين علينا الاضطلاع بمزيد من العمل في بعض المجالات الرئيسية...". وقد أوعز للمسؤولين بمواصلة العمل في ما يتصل بالقضايا المتعلقة على أساس شعور متجدد بمدى إلحاحها. وطلب إلى رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية أن يقوم بتنسيق هذه العملية وأن يعقد اجتماعاً للمجلس العام على مستوى كبار المسؤولين في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية في تلك المرحلة لتمكين الوزراء من المضي قدماً في اتجاه اختتام المفاوضات بنجاح وفي الوقت المناسب. وفي هذه المرحلة الجديدة، ينبغي مواصلة العمل في المجالات التي توصل فيها الوزراء إلى تقارب في الآراء، والسعي إلى التوصل إلى نتيجة إجمالية مقبولة.

١١ - وفي حين أن البيان الوزاري يبعث على الاطمئنان في ما يتعلق باستمرار العملية وبالتزام الأعضاء بإعلان الدوحة والولاية التي يتضمنها، فقد أثبتت تساؤلات حول ما يترتب على الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية من آثار بالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف وبرنامج عمل الدوحة وإصلاح منظمة التجارة العالمية. وثمة قلق من أنه قد تكون هناك صعوبات في تطوير نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به ويراعي الاحتياجات التجارية والمالية والإنمائية للبلدان النامية. وقد أعرب

الكثيرون عن قلقهم من أن المأزق الحالي يمكن أن يفضي إلى مواصلة السعي بقوة أكبر إلى عقد اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية، وهي اتفاقات سجلت أعدادها (أكثر من ٢٠٠) زيادة سريعة خلال فترة التسعينات، بين الجنوب - الجنوب، والجنوب، والشمال - الشمال، والجنوب - الجنوب. وهذا يمكن أن يؤثر على قضية تحرير التجارة كما أن المشاعر الحمائية يمكن أن تزداد حدة. وقد أدى تجمع البلدان النامية في ائتلافات قائمة على أساس القضايا المطروحة إلى استنتاجات حول تفعيل قوتها الكامنة من جهة، وإلى ظهور هواجس إزاء حدوث استقطاب بين الشمال والجنوب، من جهة ثانية. وقد أعرب عن رأي مفاده أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يكون قابلاً للإدارة وأن يقتصر على تحرير التجارة.

١٢ - وقد أبدت معظم البلدان النامية، بما فيها تلك التي تحدثت باسم مجموعة ال ٢٢ والاتحاد الأفريقي ومجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وأقل البلدان نمواً، استعداداً للمشاركة بصورة بناءة من أجل إعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره الصحيح. وحسبما تم التأكيد عليه في بيان كانكون الوزاري، فإن بإمكان جميع الأطراف المعنية أن تبني على ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن من خلال عمليتي جنيف وكانكون. وسوف يكون من المستصوب التعامل مع جدول الأعمال بطريقة استشرافية ومرنة. ومن مصلحة البلدان النامية والبلدان المتقدمة والنظام التجاري الدولي، فضلاً عن الاقتصاد العالمي، أن يتم تعزيز مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والتأكيد على ضرورة وجدوى النهج المتعددة الأطراف.

ثانياً - مجالات محددة للتفاوض في إطار برنامج عمل الدوحة

ألف - القضايا والشواغل المتصلة بالتنفيذ

١٣ - ما برحت القضايا المتصلة بتنفيذ نتائج جولة أوروغواي تمثل شاغلاً للبلدان النامية منذ عام ١٩٩٥، وهي عامل رئيسي في المحاولات الرامية إلى معالجة قضايا التنمية في برنامج عمل الدوحة. وقد تم تقسيم قضايا التنفيذ إلى فئتين: (أ) حيثما تكون هناك ولاية تفاوضية محددة في إعلان الدوحة الوزاري، ينبغي معالجة القضايا ذات الصلة في إطار تلك الولاية؛ و(ب) ينبغي معالجة قضايا التنفيذ الأخرى المتعلقة بمعالجة تتم على سبيل الأولوية من قبل الهيئات المختصة في منظمة التجارة العالمية التي تقرر أن تقدم تقارير إلى لجنة المفاوضات التجارية بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.

١٤ - ومن بين القضايا التي طرحتها البلدان النامية وعددها نحو ١٠٠ قضية، هناك نحو ٤٠ قضية اعتبرت من القضايا التي تتطلب إجراءات فورية من خلال الإشارة المباشرة إليها في المقرر المتعلق بالقضايا والشواغل المتصلة بالتنفيذ، بينما اعتبرت أغلبية القضايا المتبقية قضايا تحتاج إلى مفاوضات بمقتضى الفقرة ١٣ من المقرر والفقرة ١٢ من إعلان الدوحة الوزاري. إلا أن البلدان النامية تعتبر أن معظم قضايا المقرر "التي تم حلها" قد عولجت من خلال

الأحكام المتعلقة بـ "أفضل المصالح"، وأن إنجازات المقرر متصل في معظمها بتمديد الأطر الزمنية وتبسيط الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بتنفيذ التزامات البلدان النامية.

١٥ - ويشمل بعض قضايا التنفيذ المتعلقة الرئيسية التي تخضع للتفاوض تبسيط قواعد المنشأ، وتوسيع حصص لواردات من المنسوجات؛ وتوسيع نطاق الإعانات التي لا يمكن إقامة الدعاوى بصدها وكذلك، على سبيل المثال، تمديد الفترة الانتقالية المحددة للبلدان النامية بموجب الاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة؛ والحد من تطبيق البلدان المتقدمة لتدابير مكافحة الإغراق على الواردات من البلدان النامية؛ وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بسلع محددة تتسم بأهمية تصديرية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية؛ والتنفيذ الفعال للأحكام المتعلقة بتوفير الحوافز لنقل التكنولوجيا (المادة ٦٦-٢ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة)؛ وتيسير إدارة البلدان النامية لما تواجهه من صعوبات في ميزان المدفوعات؛ ومساعدة البلدان النامية على الامتثال لمعايير المنتجات. كما تتسم قضايا التنفيذ بأهمية أساسية في المفاوضات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة بشأن تحسين وتوضيح التفاهم حول تسوية المنازعات الذي تجدد بلدان نامية عديدة صعوبة في استخدامه على نحو فعال. ومن الشواغل المتزايدة ما يتمثل في ارتفاع تكاليف الموارد المرتبطة بتنفيذ مجموعة متزايدة الاتساع من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يمكن أن يحبط التطلعات الإنمائية للبلدان النامية، وبخاصة البلدان الأصغر والأفقر، التي قد يتجاوز فيها ارتفاع التكاليف ما تجنيه هذه البلدان من فوائد ويمتص التمويل النادر المخصص لتنميتها ويستبعد الأولويات الإنمائية.

١٦ - ولقد انقضى الموعد النهائي المحدد لتحقيق النتائج بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ دون تحقيقها، ولم يتم إحراز سوى القليل من التقدم فيما يتعلق بقضايا التنفيذ، وذلك بالرغم من مختلف المقترحات التي قدمتها البلدان النامية. ويلاحظ مشروع النص المنقح للمؤتمر الوزاري (CMT Rev.2) أن بعض التقدم قد أُحرز، ويدعو إلى "مضاعفة" الجهود من قبل الهيئات ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حلول للقضايا المتعلقة، دون تحديد أي إطار زمني لاتخاذ الإجراءات المناسبة. كما يؤيد النص المنقح المشاورات المستمرة التي يجريها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن بعض القضايا، بما فيها تلك القضايا المتصلة بتوسيع نطاق الحماية للإشارات الجغرافية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ليشمل منتجات أخرى غير الخمور والمشروبات الكحولية. وكما لوحظ آنفاً، فقد شددت البلدان النامية على قضايا التنفيذ باعتبارها أولوية من أولويات التفاوض تنبغي معالجتها، بما في ذلك عن طريق إنشاء فريق تفاوضي مخصص لهذا الموضوع.

باء - المعاملة الخاصة والتفاضلية

١٧- إن مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية هو مبدأ راسخ في منظمة التجارة العالمية لمراعاة احتياجات البلدان النامية وقدراتها المحدودة ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف. إلا أن هناك مجموعة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، مثل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، قد وسّعت نطاق تأثير منظمة التجارة العالمية ليشمل، بالإضافة إلى التدابير الحدودية التقليدية، التدابير "المتجاوزة للحدود"، الأمر الذي يدل، على نحو متزايد، على الحاجة إلى المعاملة الخاصة والتفاضلية وإلى المرونة على صعيد سياسة التنمية.

١٨- وقد أعاد إعلان الدوحة الوزاري التأكيد على أن "أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية هي جزء لا يتجزأ من اتفاقات منظمة التجارة العالمية" وفوض لجنة التجارة والتنمية بإجراء استعراض يشمل "جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية... بغية تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفعالية وقابلية للتطبيق". وبموجب برنامج عمل الدوحة، يتعين على لجنة التجارة والتنمية أن تنظر في الآثار القانونية والعملية المترتبة، بالنسبة لأعضاء منظمة التجارة العالمية، على تحويل تدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية إلى أحكام إلزامية، وتحديد تلك التدابير التي يعتبر الأعضاء أنها ينبغي أن تكون إلزامية، وموافاة المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتقرير عن النتائج التي تخلص إليها مشفوعاً بتوصيات واضحة وذلك بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، كان على لجنة التجارة والتنمية أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها إدماج أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية في صلب قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد انقضت ثلاثة مواعيد نهائية دون تحقيق نتائج.

١٩- ومن أجل المضي قدماً في النظر في مسألة المعاملة الخاصة والتفاضلية، أعد رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مجموعة مؤلفة من ٨٨ اقتراحاً بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية تتناول "اتفاقات محددة" كأساس لمتابعة النظر فيها من قبل المجلس العام. وأدرج الرئيس ٢٤ اقتراحاً من هذه الاقتراحات من أجل اعتمادها في مشروع النص المنقح للمؤتمر الوزاري (CMT Rev.1). وفي كانون، اقترحت في وثيقة النص المنقح (CMT Rev.2) مجموعة من ٢٧ مقررراً بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية. ولا يبين هذا النص المنقح الأخير، على وجه التحديد، الإجراءات الملموسة التي يتعين اتخاذها من قبل المجموعات والهيئات التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالقضايا الأخرى، ولكنه يحدد ترتيبات الرصد والإبلاغ إلى المجلس العام. كما نصت وثيقة النص المنقح (CMT Rev.2) على تكليف لجنة التجارة والتنمية بأن تواصل بسرعة، في دورة استثنائية وضمن أطر الولاية المعتمدة في الدوحة، العمل المتعلق بالمقترحات الأخرى التي تتناول اتفاقات محددة وغير ذلك من القضايا المعلقة، وأن تقدم إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية تقريراً مشفوعاً بتوصيات، حسبما يكون مناسباً ولم يحدد النص المنقح (CMT Rev.2) إطاراً زمنياً لإنجاز مجمل العمل، ولكنه أوعز بأن يتم تقديم تقرير بشأن

القضايا المطروحة إلى المؤتمر الوزاري التالي. وقد أُشير إلى عدم إحراز تقدم بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية الجديدة من الناحية التجارية بوصفه مصدرًا من مصادر عدم ارتياح البلدان النامية في مؤتمر كانكون.

جيم - المفاوضات الزراعية

٢٠- يعيش زهاء ٧٥ في المائة من فقراء العالم في مناطق ريفية في البلدان النامية، وهم يعتمدون أساساً، في تأمين سبل معيشتهم، على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة^(٢). وتتخصص بلدان نامية كثيرة في إنتاج السلع الزراعية وتعتمد على نشاط المزارع في تحقيق أمنها الغذائي، وتأمين سبل المعيشة في الأرياف، وفي حصائل الصادرات. وقد شهدت هذه البلدان معدلات تبادل تجاري متدهورة باستمرار وحالات عجز تجاري متزايد. وعلى مدى العقدين الماضيين، انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأساسية بنحو ٥٠ في المائة^(٣)، وهو ما يعني حالياً حدوث خسائر في حصائل الصادرات الزراعية تزيد عن ٦٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة تتكبدها البلدان النامية سنوياً. وفي معظم البلدان المتقدمة، يؤدي ارتفاع مستويات دعم الزراعة، بما يزيد عن ٣٣٠ مليار دولار^(٤)، إلى تشجيع الإفراط في الإنتاج وانخفاض الأسعار العالمية إلى مستويات قريبة، بل وأدنى، من تكاليف الإنتاج في البلدان النامية.

٢١- ويمكن للمفاوضات الرامية إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية أن تعود على البلدان النامية بمكاسب هامة من خلال إلغاء الدعم العالي المستوى لقطاع الزراعة في البلدان المتقدمة وعن طريق خفض الحواجز التعريفية التي تعترض تجارة المنتجات الزراعية. وتشير التقديرات، بما فيها تقديرات الأونكتاد، إلى ما ينطوي عليه تحرير تجارة المنتجات الزراعية من إمكانات هائلة للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتخفيف وطأة الفقر في البلدان النامية^(٥).

٢٢- ويحدد إعلان الدوحة الوزاري (الفقرة ١٣) هدف الجولة الحالية للمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الزراعة بأنه يتمثل في تحقيق "تحسينات كبيرة في إمكانيات التوصل إلى الأسواق؛ وتخفيض جميع أشكال إعانات التصدير بغية إلغائها تدريجياً؛ وإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة" مع الموافقة على أن تشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من كافة عناصر المفاوضات لتمكين البلدان النامية من التصدي بفعالية لاحتياجاتها الإنمائية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وركزت المفاوضات على الأركان الثلاثة وهي الوصول إلى الأسواق، والمنافسة التصديرية والدعم المحلي.

٢٣- وركزت المفاوضات الزراعية لبرنامج عمل الدوحة على اعتبارات تتعلق بالنهج الواجب استخدامه في تخفيضات المعدلات التعريفية المثبتة، ومدى عمق التخفيضات، وطول فترة التطبيق التدريجي، والصيغ التي ستطبق تطبيقاً مختلفاً، وبأية طرق، على البلدان المتقدمة والنامية. وفي المناقشات حول إعانات التصدير - التي يكاد ينحصر استخدامها في البلدان المتقدمة - تصر بلدان عديدة على إلغاء هذه الإعانات، بينما تسعى أيضاً إلى تحديد

تدابير شبكة الأمان للتخفيف من الآثار العابرة التي يمكن أن يخلفها إلغاء إعانات التصدير على بعض البلدان النامية. وتشتمل القضايا الرئيسية التي تحيط بالمفاوضات حول الدعم المحلي على طرائق التخفيضات في الدعم المحلي؛ ومعايير الدعم المسموح به؛ وتقليل تخفيضات الدعم خلال فترات تنفيذ أطول بالنسبة للبلدان النامية. وأكثر ما يدور الخلاف حول مناقشات الدعم المحلي.

٢٤- وفي النص المنقح (CMT Rev.2)، ترك كل من مستوى التحرير من جانب البلدان المتقدمة والمرونة الإنمائية للبلدان النامية لبحثهما في مفاوضات ما بعد كانكون. وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، كان الاقتراح هو أن تطبق البلدان المتقدمة الصيغة الخليطة المقترحة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (جولة أورغواي، الصيغة السويسرية، الوصول المعفى من الرسوم لغاية نسبة مئوية معينة، التعريفات القصوى) عند مستوى أدنى من التخفيضات التعريفية الشاملة عبر جميع المنتجات الزراعية؛ وأن تطبق البلدان النامية صيغة خليطة تنطوي على فترة تنفيذ أطول ودون هدف شامل. ومن الجدير بالملاحظة أن النص المنقح (CMT Rev.1) ينص بالنسبة للبلدان النامية على صيغة جولة أورغواي معدلة تعديلاً طفيفاً أو الصيغة الخليطة، مما كان سيمنح البلدان النامية مزيداً من المرونة. أما في النص المنقح (CMT Rev.2) فقد بقيت مسألة فرض حد أقصى للتعريفات بالنسبة للبلدان النامية قيد التفاوض. وبالرغم من عدم تحديد الأعداد، فقد أعربت مجموعة الـ ٢٢ عن القلق لأن الصيغة المقترحة للبلدان المتقدمة تمنح مرونة لعدم تخفيض التعريفات العالية بمقدار كبير. وفضلاً عن ذلك، فإن الصيغة المقترحة تنص على خطوط تعريفية حساسة للواردات. وقد اقترحت مجموعة الـ ٢٢ تعزيز أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية.

٢٥- وفيما يتصل بالمنافسة التصديرية، وبالنسبة لكل من إعانات التصدير وإعانات التصدير، كان الاقتراح هو تخفيضها، ولكن بدون أعداد مستهدفة محددة أو إطار زمني. ويقتصر الاقتراح المتعلق بإلغاء إعانات التصدير على المنتجات التي تهم البلدان النامية خاصة كما يدعو إلى وضع قائمة بهذه المنتجات. وبالنسبة للمنتجات المتبقية، جرى النص على تخفيض إعانات التصدير بغية إلغاء العلاوات المالية والكمية. وأعربت معظم البلدان النامية عن القلق لعدم وجود التزام لا لبس فيه بإلغاء إعانات التصدير.

٢٦- أما بشأن الدعم المحلي، فكان الاقتراح هو تخفيض معظم المدفوعات المشوهة للتجارة من جانب البلدان المتقدمة. ويتضمن الإطار التزاماً باستعراض معايير "الصندوق الأخضر" بغية ضمان أن لا تكون لتدابير "الصندوق الأخضر" أي آثار مشوهة للتجارة على الإنتاج أو أن تكون آثارها دنياً على الأغلب (دون الإشارة إلى فرض حد أقصى لهذه التدابير). أما بخصوص "الصندوق الأزرق"، فقد اقترحت فئة موسعة جديدة من الدعم "بالمدفوعات المباشرة"، التي وضع حد أقصى لها والتي تخضع لتخفيضات خطية. ودعا العديد من البلدان النامية إلى وضع حد أقصى "للصندوق الأخضر" وإلغاء "الصندوق الأزرق". وكان هناك مزيد من المرونة بالنسبة للبلدان النامية من أجل تخفيضات الدعم المحلي.

٢٧- وبقيت الآلية الوقائية الخاصة قيد التفاوض، ولو ان البلدان النامية اقترحت إلغاء استخدامها بالنسبة للبلدان المتقدمة. وقد أدرجت الآلية الوقائية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية. كما أدرجت فئة المنتجات الخاصة التي ستكون التخفيضات التعريفية بالنسبة لها محدودة، بيد أن المنتجات والشروط وقاعدة الاختيار بقيت غير محددة. ورحبت أقل البلدان نمواً بالاقتراح الداعي إلى إعفائها من أي التزامات بالتخفيض. كما اقترح التصدي للشواغل الخاصة للأعضاء المنضمين مؤخراً من خلال أحكام يمكن أن تشتمل على أطر زمنية أطول للتنفيذ أو تخفيضات تعريفية أدنى. وجرى النص على توسيع نطاق حكم السلام، بينما أشارت البلدان النامية إلى أن إعلان الدوحة الوزاري لا ينص على مثل هذه الولاية ودعت إلى إلغائه. وجرى التسليم بالقضية الرئيسية وهي الأفضليات التجارية والتعويض عن تقلصها نتيجة لتحرير الوصول إلى الأسواق في الزراعة. وهناك افتراض بأن هذا التقلص، وكذلك الخسائر التي يمكن أن تنشأ عن تحرير وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وتحرير التجارة عموماً المضطلع به كجزء من برنامج عمل الدوحة، سيجري التصدي له من خلال المبادرات التي تقدم بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بيانيهما في كانون.

دال - المفاوضات حول وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٢٨- كما جاء في إعلان الدوحة الوزاري (الفقرة ١٦)، فإن المفاوضات حول وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق تهدف إلى "تخفيض أو إلغاء التعريفات حسب الاقتضاء، بما في ذلك تخفيض أو إلغاء التعريفات القصوى، والتعريفات العالية، وتصاعد التعريفات، فضلاً عن الحواجز غير التعريفية، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية". وتنص الولاية التفاوضية كذلك على "أن تكون تغطية المنتجات شاملة ودون استثناءات مقرر مسبقاً. وتراعي المفاوضات تماماً الاحتياجات والمصالح الخاصة للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال قدر أقل من المعاملة الكاملة بالمثل في مجال الالتزامات بالتخفيض...".

٢٩- إن تركيز المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يدور أساساً حول إيجاد نهج لصيغة تخفيض التعريفات كفيل بتخفيض التعريفات الكبيرة المفروضة على المنتجات غير الزراعية مع مراعاة احتياجات البلدان النامية. وطرح الأعضاء مقترحات شتى لإجراء تخفيضات في معدلات الرسوم الجمركية التي تطبقها البلدان، أكثرها طموحاً اقترح يدعو إلى تجارة حرة عالمية بحلول عام ٢٠١٥. وتشتمل النهج الأخرى على تخفيضات خطية ونهج تنطوي على تخفيض أهم لجميع معدلات الرسوم الجمركية التي يطبقها البلد لتبلغ معدلاً دولياً متناسقاً. واقترح رئيس المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق صيغة سويسرية معدلة تقتضي من البلدان إجراء تخفيضات أكبر في التعريفات فوق متوسط معدلاتها وتخفيضات أصغر في التعريفات دون متوسط معدلاتها. كما يتوخى هذا الاقتراح وجود تجارة حرة في عدد من القطاعات التي تعتبر أنها تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية، مع استكمالها بمزيد من التخفيضات استناداً إلى مفاوضات الطلب مقابل العرض،

والمفاوضات القطاعية، والصفء مقابل الصفء. كما اقترح رئيس المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق مطالبة جميع البلدان بزيادة مستوى تثبيبات تعريفاتها المشمولة إلى ٩٥ في المائة من الخطوط التعريفية و٩٥ في المائة من الواردات.

٣٠- وفيما يتعلق بالتعريفات، لم تدر مناقشة تذكر حول الحواجز غير التعريفية وكيفية تخفيضها أو إلغاؤها. وتشتمل هذه الحواجز غير التعريفية على حواجز دخول الأسواق مثل قواعد المنشأ، والمعايير التقنية، والمتطلبات الصحية والبيئية. ويجري النظر في عملية رباعية المراحل لتحديد ودراسة وتصنيف وكذلك، في نهاية المطاف، معالجة الحواجز غير التعريفية عن طريق المفاوضات حول وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أو غيرها من الهيئات المختصة في منظمة التجارة العالمية.

٣١- واقترح عدد من أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، وما زال عدد كبير قيد النظر. وبالإضافة إلى حكم يتيح المرونة لوقاية نسبة مئوية من الخطوط التعريفية من التخفيضات، هناك أحكام مقترحة أخرى تشتمل على فترات زمنية أطول للتخفيضات التعريفية؛ وإعفاءات من التزامات التخفيض بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ وأحكام المساعي الفضلى بالنسبة للبلدان المتقدمة لمنح المنتجات غير الزراعية الناشئة في أقل البلدان نمواً إمكانية الوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم والحصص؛ وأحكام بشأن تقلص الأفضليات الناشئة عن تخفيضات التعريفات؛ وأحكام خاصة بالبلدان النامية التي تعتمد على إيرادات التعريفات العالية.

٣٢- وفي كانون، تضمن النص المنقح (CMT Rev.2) إطاراً لوضع الطرائق في مجال الوصول إلى الأسواق (المرفق باء) يتبع أساساً مقترحات رئيس المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق من حيث التركيز على صيغة غير خطية تطبق على أساس كل خط على حدة في تخفيض التعريفات، مع استكمالها بإلغاء تعريفات قطاعية بشأن المنتجات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية، وربما أيضاً بمفاوضات حول إلغاء قطاعي على أساس الصفء مقابل الصفء وحول الطلب مقابل العرض. وأعربت بلدان نامية عديدة ومجموعاتها عن عدد من الشواغل إزاء مختلف أوجه هذا النهج، عدا تعقيده. وبوجه خاص، فإن ما يقلقها هو أن نهج الصيغة غير الخطية سيقضي منها إجراء تخفيضات تعريفية أكبر، خلافاً لحكم الدوحة القاضي بقدر أقل من المعاملة الكاملة بالمثل، وأن هذا سيستتبع أيضاً تعديلات كبيرة في قطاعاتها الصناعية الناشئة. وهي ترى أيضاً أنه ينبغي للمفاوضات القطاعية أن تكون طوعية صراحة بالنسبة للبلدان النامية. كما أن بعض البلدان النامية (في أفريقيا بالدرجة الأولى) التي ينخفض فيها نسبياً مستوى تثبيات التعريفات المشمولة قلقة لأن المقترحات تعني التخلي عن استخدام التعريفات لأغراض التنمية الصناعية وكمصدر هام للإيرادات الحكومية.

هاء - المفاوضات حول الخدمات

٣٣- إن الخدمات، التي تمثل أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع التجارة العالمية، هي عنصر هام من عناصر التجارة بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء. ويكتسي البعد الاجتماعي للخدمات وتوفير الخدمات الأساسية على نطاق عالمي أهمية خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى القطاعات الحساسة مثل الصحة، والتعليم، والمرافق، والنقل، والخدمات الثقافية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد تأثرت السياسات التي تمس هذه القطاعات باعتبارات الأمن القومي، والأهداف الإنمائية، وضمان أوسع نطاق ممكن من الهياكل الأساسية لمختلف الأنشطة الاقتصادية وحماية المستهلك.

٣٤- وقد سارت المفاوضات حول الخدمات وفقاً للمادة التاسعة عشرة (التفاوض على التزامات محددة) من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات منذ عام ٢٠٠٠، وأُدمجت لاحقاً في برنامج عمل الدوحة. وينص إعلان الدوحة الوزاري (الفقرة ١٥) على إجراء مفاوضات حول التجارة في الخدمات بغية تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الأطراف التجارية وتنمية البلدان النامية وتنمية البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ويؤكد الإعلان من جديد المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالمفاوضات (S/L/93) كأساس لمواصلة المفاوضات بغية بلوغ أهداف الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، على النحو المنصوص عليه في ديباجته ومادته الرابعة (زيادة مشاركة البلدان النامية) ومادته التاسعة عشرة (التحرير التدريجي).

٣٥- وينص برنامج عمل الدوحة على طلبات أولية من أجل التزامات محددة، كان من المفروض تقديمها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وعروض أولية بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد بدأت المشاورات الثنائية حول طلبات الوصول إلى الأسواق في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتم تقديم حوالي ٣٧ عرضاً حتى الآن. وكانت البلدان المتقدمة في طليعة العملية، كما أن البلدان النامية تقدمت ببعض الطلبات والعروض. على أن معظم البلدان النامية ما زالت عاكفة على تعيين مصالحها القطاعية والطرائقية المحددة، والحواجز التي تعترض صادراتها من الخدمات، وأثر طلبات البلدان المتقدمة على قطاعات خدماتها، والسبل والوسائل الكفيلة بتذليل عوائق العرض عن طريق تنفيذ المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٣٦- وحددت البلدان النامية تحرير أسلوب التوريد ٤ (Mode 4) بوصفه عاملاً حاسماً لتوسيع نطاق صادراتها وللمحد من الفقر. وقدمت بعض هذه البلدان طلبات بشأن أسلوب التوريد ٤ إلى شركائها التجاريين، وقدم هؤلاء الشركاء بعض العروض. ومعظم العروض الأولية المقدمة حتى الآن لا تشتمل، وفقاً للبلدان النامية، على تحسينات كبيرة معقولة تجارياً بالقياس إلى الالتزامات المحددة القائمة في أسلوب التوريد ٤. فالقيود التي تعوق حركة موردي الخدمات عبر الحدود هي من أهم أوجه اللاتناسق وينبغي التصدي لها من خلال التزامات محددة من جانب البلدان المتقدمة.

٣٧- لقد كانت طرائق معالجة التحرير الذاتي التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠٠٣ خطوة إلى الأمام، ولو أنها لا تخلق أي التزامات قانونية أو تنشئ أي حق ذاتي في المكافأة أو التنمية. وتنص الطرائق على أن تدبير التحرير الذاتي لعضو مؤهل للمكافأة ينبغي، في جملة أمور، أن يكون قد اتخذته عضو من جانب واحد منذ المفاوضات السابقة. والعامل الإيجابي هو أن ذلك يشمل التحرير المضطلع به كجزء من برامج التكيف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٣٨- واتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على طرائق المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً وفقاً لأحكام المادة التاسعة عشرة - ٣. وهي تنص، في جملة أمور، على أن تتحلى البلدان المتقدمة بضبط النفس في التماس التزامات من أقل البلدان نمواً؛ فلا يتوقع من أقل البلدان نمواً أن تعرض معاملة وطنية كاملة كما لا يتوقع منها الاضطلاع بالتزامات إضافية بموجب المادة الثامنة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات فيما يتعلق بالقضايا التنظيمية التي يمكن أن تتجاوز طاقاتها المؤسسية والتنظيمية والإدارية؛ ويجوز لأقل البلدان نمواً أن تتعهد بالتزامات تكون محدودة من حيث القطاعات، وأساليب العرض والنطاق؛ وينظر أعضاء منظمة التجارة العالمية، قدر الإمكان، وبما يتسق مع المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، في الاضطلاع بالتزامات لإتاحة إمكانيات الوصول في إطار أسلوب التوريد ٤، مع مراعاة جميع فئات الأشخاص الطبيعيين الذين تحددهم أقل البلدان نمواً.

٣٩- وهناك مجال عمل هام آخر يتعلق بقواعد التنظيم المحلي المنصوص عليها في المادة السادسة - ٤ التي أحرز تقدم محدود بشأنها. وأكدت البلدان النامية أن الإصلاح التنظيمي هو ذو أهمية رئيسية بالنسبة لها، وشددت على أن وتيرة التحرير الذي يعتزم بلد ما تنفيذه لا بد من تعديلها كي لا تتعرض طاقته الإشرافية والتنظيمية للخطر.

٤٠- وقد تم تمديد الموعد النهائي للمفاوضات على الآليات الوقائية في حالات الطوارئ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤ نظراً لعدم كفاية التقدم. وترى بعض البلدان النامية أن قدرتها أو استعدادها لتقديم امتيازات ستكون محدودة بدون هذه الآلية، نظراً لضعف موردي خدماتها. بيد أن بعضها يساورها القلق لأن مثل هذه الآلية يمكن أن تكون، نظراً لتعقيدها، أيسر استخداماً من جانب البلدان المتقدمة ضد البلدان النامية. وفي مجال الإعانات والمشتريات الحكومية، لم يتقدم العمل كذلك.

٤١- تكتسي الخدمات أهمية خاصة نظراً لما يلي: (أ) دورها في نمو وتنمية الاقتصاد ككل، (ب) وروابطها بالمفاوضات الأخرى حول الوصول إلى الأسواق، (ج) وتوازن المفاوضات عموماً. ويتضمن النص المنقح (CMT Rev.2) المتعلق بالخدمات بعض القضايا التي أثارها البلدان النامية خلال المشاورات، مثل التركيز على تحسين نوعية العروض، خاصة في القطاعات وأساليب التوريد التي تهم البلدان النامية. ويوفر النص قيمة مضافة إلى برنامج عمل الدوحة بالإشارة إلى مراعاة مصالح البلدان النامية، فضلاً عن الأعضاء الآخرين، في أسلوب

التوريد ٤. إلا أن البلدان النامية أعربت عن الأسف لعدم وجود اقتراح محدد لتحديد أسلوب على نحو معقول تجارياً. وطلب النص (CMT Rev.2) إلى الدورة الاستثنائية لمجلس التجارة في الخدمات لاستعراض التقدم المحرز في المفاوضات بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. كما نص على تكثيف الجهود الرامية إلى اختتام المفاوضات حول وضع القواعد بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ونص كذلك على الاحترام الواجب لحق الأعضاء في التنظيم وفي استحداث أنظمة جديدة في سبيل بلوغ أهداف السياسة الوطنية. وأكدت بعض البلدان النامية على عدم وجود إشارة في النص (CMT Rev.2) إلى المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالمفاوضات والمادتين الرابعة والتاسعة عشرة - ٢ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وأنه لم تُعالج، في نظرها، بعض القضايا معالجة كافية - وعلى سبيل المثال، تقييم التجارة في الخدمات، واستعراض وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية.

واو - قضايا سنغافورة

٤٢ - لقد أدخلت العلاقة بين التجارة والاستثمار، والتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية وتيسير التجارة، في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية أثناء المؤتمر الوزاري الأول الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في سنغافورة في ١٩٩٦. ويقضي إعلان الدوحة الوزاري (الفقرات ٢٠-٢٧) بمنح هذه القضايا الأربع ولاية متماثلة تنص على "أن يجري التفاوض بعد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري على أساس قرار يتخذ، بتوافق الآراء صراحة، في تلك الدورة بشأن طرائق المفاوضات". وأبرز أصحاب قضايا سنغافورة الحاجة إلى بدء المفاوضات حول الطرائق بغية تعزيز تدفقات استثمارية أكبر، ومنافسة أنصف، ومشتريات عامة أكثر شفافية، وهياكل أساسية متعلقة بالتجارة وتنسجم بالكفاءة.

٤٣ - وأشار العديد من البلدان النامية إلى قيمة الشفافية في المشتريات الحكومية، وزيادة كفاءة الهياكل الأساسية لتيسير التجارة، واعتماد سياسة للمنافسة، ومراقبة الممارسات المانعة للمنافسة في التجارة الدولية، فضلاً عن الحاجة إلى وجود أطر لسياسة الاستثمار تُفضي إلى اجتذاب الاستثمار وتعزيز التنمية. كما اعتمدت قوانين وسياسات وطنية فيما يتعلق ببعض هذه القضايا، ودخلت في ترتيبات ثنائية أو إقليمية. بيد أنه كان هناك تردد في إيداع اتفاقات متعددة الأطراف ملزمة بشأن هذه القضايا لدى منظمة التجارة العالمية. ويرى العديد أن الاتفاقات المتعددة الأطراف حول هذه القضايا الممتدة "وراء الحدود" ستزيد حدود النظام التجاري المتعدد الأطراف توسعاً إلى مجال السياسة الوطنية وإلى القضايا التي لا تمس التجارة مباشرة. وفي الوقت ذاته، تشير معظم البلدان النامية إلى أن العوائق المالية والمؤسسية تحد أصلاً من قدرتها على التفاوض بشأن أي اتفاقات لمنظمة التجارة العالمية وتنفيذها. كما أن موقف البلدان النامية من قضايا سنغافورة قد تكيف، إلى حد ما، بالتقدم المحرز في القضايا المتعلقة

بالتنفيذ، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والزراعة. وعلاوة على ذلك، فإنها تود زيادة إيضاح جوهر القضايا بغية فهم الآثار، بما في ذلك التكاليف والفوائد العائدة عليها، فهما كاملاً.

٤٤ - ونظراً لعدم وجود اتفاق في الآراء حول ما إذا كان ينبغي السير بقضايا سنغافورة قدماً وكيفية القيام بذلك، فقد قدم الاقتراح المتعلق بقضايا سنغافورة والوارد في النص (CMT Rev.1) (بما في ذلك المرفقات دال - زاي بشأن الطرائق) خياراً هو إما بدء المفاوضات حول الطرائق أو مواصلة عملية دراسة القضايا وتوضيحها. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فقد اقترحت مجموعة من البلدان النامية بعض العناصر لتوضيحها^(٦). ولم تكن هناك اقتراحات بشأن أي حلول متوسطة.

٤٥ - وفي كانكون، قدم النص (CMT Rev.2) نهجاً متميزاً إزاء قضايا سنغافورة الأربع، مع بدء المفاوضات حول الشفافية في المشتريات الحكومية وتيسير التجارة على أساس الطرائق المرفقة. وفيما يتعلق بالاستثمار، اقترح النص تحديد عملية التوضيح على أساس إعلان الدوحة الوزاري فضلاً عن العناصر الأخرى التي ذكرها الأعضاء، بما في ذلك العناصر التي حددتها مجموعة من البلدان النامية (WT/MIN(03)/W/4)؛ وعقد الفريق العامل في دورة استثنائية لوضع الطرائق الإجرائية والموضوعية، مع مراعاة المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية كجزء لا يتجزأ من أي إطار، وهذا ينبغي أن يمكن الأعضاء من الاضطلاع بتعهدات والتزامات تتماشى مع احتياجاتها وظروفها الفردية؛ وإيلاء الاعتبار لعلاقة المفاوضات بالتعهد الفردي؛ واعتماد الطرائق التي تتيح بدء المفاوضات على إطار الاستثمار المتعدد الأطراف من جانب المجلس العام بحلول تاريخ محدد يوافق تاريخ الاتفاق على الطرائق المتعلقة بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.

٤٦ - وفيما يتصل بالمنافسة، اقترح النص (CMT Rev.2) أن يجري مزيد من التوضيح في الفريق العامل، بما في ذلك النظر في الطرائق الممكنة للمفاوضات استناداً إلى إعلان الدوحة الوزاري. ويقدم الفريق العامل تقريراً مرحلياً إلى المجلس العام بحلول تاريخ محدد يوافق تاريخ الاتفاق على الطرائق المتعلقة بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.

٤٧ - إن عدم التوصل إلى أي توافق صريح في الآراء بشأن بدء المفاوضات على قضايا سنغافورة يمكن أن ينطوي على مواصلة عمل التوضيح. ونظراً لتجربة كانكون، فقد يتعين إعادة النظر في مستقبل قضايا سنغافورة في برنامج عمل الدوحة وجدول أعمال منظمة التجارة العالمية على ضوء المناقشة التي دارت في كانكون.

زاي - التجارة والبيئة

٤٨ - يدعو إعلان الدوحة الوزاري (الفقرة ٣١) إلى إجراء مفاوضات فورية بشأن ما يلي: (أ) العلاقة بين الالتزامات التجارية المحددة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية القائمة؛

(ب) تبادل المعلومات بين أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف واللجان ذات الصلة في منظمة التجارة العالمية؛ (ج) تخفيض و/أو إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية القائمة أمام السلع والخدمات البيئية، عند الاقتضاء. ويحيط مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) علماً بالتقدم الذي أحرزته الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة، ويعيد تأكيد الالتزام بهذه المفاوضات. وقد أحرز الجزء الأعظم من التقدم في مسألة التبادل المنتظم للمعلومات بين أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ولجان منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.

٤٩- وتجري المفاوضات بشأن تحرير التجارة في السلع البيئية في مجال وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وتلعب الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة دوراً في توضيح المفاهيم. ومن منظور السياسات العامة، تتمثل المسائل ذات الصلة في ما يلي: (أ) ما إذا كان يجب أم لا منح معاملة خاصة لمثل هذه السلع، وإذا كان الحال كذلك بأي شكل يتم ذلك؛ (ب) السلع التي يجب منحها معاملة خاصة. وحتى الآن ركزت المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق على البحث على اتفاق بشأن الصيغ الممكنة. ويمكن أن تدرج في نهاية الأمر السلع البيئية ضمن القطاعات المحددة لمزيد التحرير. والبلدان النامية مستوردة صافية للمنتجات المدرجة في قوائم السلع البيئية التي تم توزيعها حتى الآن^(٨). ويشجع مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) الفريق المعني بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق على العمل على نحو وثيق مع الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة. فبإمكان ذلك أن يوفر فرصة للمساعدة على تحديد المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

٥٠- والإشارة الواردة في مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) إلى الفقرة ١٩ من إعلان الدوحة الوزاري، التي تتناول المسائل ذات الصلة باستعراض المادة ٢٧-٣(ب)، التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، وثيقة الصلة أيضاً بالنقاش حول التجارة والبيئة.

حاء - أقل البلدان نمواً

٥١- يُسلم مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) بخظورة مشاغل أقل البلدان نمواً العرب عنها في إعلان الدوحة، وتتناول عدداً من المسائل التي تهم أقل البلدان نمواً. ومن بين المسائل الرئيسية التي تبعث على القلق لديها ما يلي: (أ) تقييد وصول جميع المنتجات إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص (الزراعية وغير الزراعية) الناشئة عن أقل البلدان نمواً؛ (ب) التدابير لمعالجة تآكل الأفضليات؛ (ج) الزراعة، التي تطالب فيها بإعفاء من جميع الالتزامات بالتخفيض في الدعائم الثلاث؛ (د) المعاملة الخاصة والتفاضلية التي ترى فيها أن اقتراحات زيادة القيمة الإنمائية ما زالت تحتاج إلى نظر. وسلم مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) بالحاجة إلى تكييف وتنفيذ قواعد المنشأ لتسهيل الصادرات من أقل البلدان نمواً. ولاحظ بالإضافة إلى ذلك قلة التماسك في المبادرة التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر كانكون والرامية إلى العمل مع منظمة التجارة العالمية للطرق للمشاكل التي يواجهها البعض من البلدان النامية الأعضاء في التكيف ببيئة تجارية أكثر تحراً. وفي المفاوضات

بشأن الخدمات، أوعز مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) إلى الأعضاء إعطاء الأولوية لقطاعات وأساليب التوريد ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما حركة موردي الخدمات في إطار أسلوب التوريد ٤. وبالإضافة إلى ذلك كانت أقل البلدان نمواً قد حصلت على الموافقة على أساليب المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً في المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

طاء - مسائل أخرى

٥٢- يسعى برنامج عمل الدوحة إلى التطرق لعدد من المسائل في مجالات أخرى، بما في ذلك من خلال المفاوضات بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والتفاهم حول تسوية المنازعات، وقواعد منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تجري حالياً مناقشات مركزة في الأفرقة العاملة للنظر في العديد من مسائل التنمية ذات الصلة بالتجارة، بما في ذلك الاقتصادات الصغيرة. ودعت الاقتصادات الصغيرة إلى مضي العمل المسند بموجب برنامج عمل الدوحة قدماً فيما يتعدى مجرد النظر في المساوئ الهيكلية المحددة وأوجه الضعف التي تمس مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، واقتراح واعتماد توصيات وتدابير محددة من أجل مشاركتها مشاركة مفيدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٣- وقد ركزت المفاوضات بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على أربع مسائل رئيسية هي: تحسين فرصة وصول البلدان النامية إلى الأدوية؛ وإقامة نظام متعدد الأطراف للإشعار والتسجيل فيما يتصل بالبيانات الجغرافية بالنسبة للخمور والمشروبات الروحية وتوسيع نطاقها لتشمل منتجات أخرى؛ والعلاقة بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي؛ وحماية المعارف التقليدية والعادات والتقاليد. وأحاط مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) علماً بالتقدم المحرز في المفاوضات بشأن النظام المتعدد الأطراف في مجال البيانات الجغرافية وأوعز إلى الدورة الاستثنائية لمجلس الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة مواصلة العمل منصوص عليه في الفقرة ١٨ من إعلان الدوحة الوزاري، كما نص على استكمال المفاوضات في تاريخ يتم تحديده. وكجزء من مسائل التنفيذ، نص أيضاً على استعراض التقدم الذي أحرزه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن توسيع نطاق البيانات الجغرافية واتخاذ الإجراءات المناسبة. وفيما يخص الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنوع البيولوجي، دعا مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) إلى مواصلة العمل وفقاً للفقرة ١٩ من إعلان الدوحة الوزاري.

٥٤- وأثارت أربعة بلدان منتجة للقطن في غربي ووسط أفريقيا مسألة إعانات القطن في مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر كانكون وفي المؤتمر نفسه. وكان هناك توقع قوي أن تتم معالجة هذه المسألة على نحو ملائم.

٥٥- ولاحظت البلدان النامية تحسنات في الشفافية والشمولية في عمليات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك في كانكون. غير أنها تقدمت بمقترحات لإدخال المزيد من التحسينات في كل من عملية جنيف والمؤتمرات الوزارية. ومنذ انعقاد مؤتمر كانكون، أكدت بعض البلدان المتقدمة على الحاجة إلى عملية أكثر فعالية في صنع القرار، نظراً لما تراه من صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء في صفوف العضوية الواسعة والمتزايدة في منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً - معالم التنمية

٥٦- لجميع البلدان مصالح مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة وتحقيق الجزء الأساسي من جدول أعمالها الخاص بالتنمية. فبرنامج عمل الدوحة، إذا ما تمت متابعته وتم تنفيذه بشكل فعال، يمكن أن يضع عناصر هامة لتحقيق أهداف إعلان الألفية المتمثلة في "إيجاد نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز ويمكن التنبؤ به ويرتكز على القانون". وواضح أن الأمر يحتاج إلى جهد منظم وإرادة سياسية هائلة لتحقيق أهداف خطة الدوحة للتنمية. وعلى هذا الأساس يمكن تحديد بعض مؤشرات التنمية الحيوية التي يمكن في ظلها إجراء تقييم للتقدم المحرز. وفي هذه العملية يمكن أن يلعب الأونكتاد دوراً هاماً في المساهمة في التوعية وبناء توافق الآراء بشأن مسائل النظام التجاري المتعدد الأطراف وآثار التنمية.

ألف - الانفتاح والتحرير

٥٧- بإمكان التحرير أن يزيل الانحرافات ويولد الفعالية والمكاسب في مجال الرفاه في الأجل القصير والمتوسط والطويل بالنسبة لجميع البلدان. غير أنه يجب أن ينظر إلى التحرير بطريقة شاملة. ويجب مراعاة وتيرة وتسلسل العملية، وكذلك قدرة البلدان النسبية على استيعاب التكاليف والتصدي للاضطراب الناشئ عن التحرير، وذلك لتحقيق مكاسب التنمية بشكل فعال. ولكي تحيى البلدان النامية منافع التحرير، هناك حاجة إلى إقامة آليات دعم تتجاوز مجرد التعاون التقني التقليدي الموجه نحو تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وإقامة شبكات أمان اجتماعية، ودعم التكيف، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وبناء المؤسسات، وما شابه ذلك، لمساعدة هذه البلدان على رفع قدرتها التوريدية ومواجهة الصعوبات والتكاليف ذات الصلة بالتكيف.

باء - جني المكاسب

٥٨- بإمكان النظام التجاري المتعدد الأطراف، من خلال تحرير التجارة، أن يولد مكاسب عديدة لجميع البلدان. وجني هذه المكاسب سوف يمنح البلدان النامية وشعوبها الثقة التي هي في أشد الحاجة إليها بقدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على تحقيق التنمية. والالتزام الراسخ بتنفيذ ولاية الدوحة من خلال الحد السريع والمحدد

زمنياً للحواجز المتمثلة في الدعم المحلي المشوّه للتجارة وإعانات التصدير والحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام الوصول إلى الأسواق في الزراعة وحده ينتظر أن يحقق الإنتاج والتصدير والدخل ومكاسب الرفاه للبلدان النامية بزهاء ١٠ إلى ٤٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وهذا الرقم الأخير يكاد يعادل إجمالي المساعدة الإنمائية المقدمة لهذه البلدان في الوقت الحاضر^(٩). وتشير تقديرات الأونكتاد أيضاً إلى أن مكاسب الرفاه المحققة من تحرير جميع القطاعات بالنسبة للبلدان المتقدمة أنفسها يمكن أن يكون مرتفعاً فيبلغ ١٤٠ مليار دولار في السنة^(١٠).

٥٩- وارثني أن المكاسب المحتملة للبلدان النامية في مفاوضات وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق شبيهة بالمكاسب في الزراعة، إذا ما أزيلت التربة التعريفية الحمائية المؤثرة في منتجات البلدان النامية والحدود القصوى للتعريفات الجمركية والتدرج إذا ما تم التطرق أيضاً لمختلف الحواجز القائمة أمام دخول الأسواق والحواجز غير التعريفية مثل المعايير واللوائح (التدابير الصحية والصحة النباتية، والحواجز التقنية للتجارة، والتدابير البيئية - الحكومية والطوعية)، ومعايير قواعد المنشأ المعقدة، وهياكل وممارسات السوق المانعة للمنافسة. ومن شأن مفاوضات الوصول إلى الأسواق ذات الوجهة الإنمائية أن تشجع وتدعم التنوع الناجح، ولا سيما من جانب البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وأقل البلدان نمواً. غير أن الأمر يحتاج أيضاً إلى الاهتمام باحتياجات أقل البلدان نمواً وغير ذلك من البلدان النامية التي قد تشهد، في مواجهة فقدان الهام للأفضليات والعائدات الضريبية، صعوبات في التكيف مع التحرير في إطار شرط الدولة الأكثر رعاية.

٦٠- ويمثل سبيل رئيسي لتحقيق المكاسب في الوصول إلى الأسواق غير الزراعية في تحرير تجارة المنسوجات في إطار الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس في عام ٢٠٠٥، وفق ما هو منصوص عليه؛ وبالنسبة للبلدان النامية، يمكن أن يولد ذلك مكاسب في الدخل بمقدار ٢٤ مليار دولار في السنة، ومكاسب في عائدات التصدير بمقدار ٤٠ مليار دولار، وعمالة بقرابة ٢٧ مليون موطن شغل^(١١). وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون مكاسب الفعالية والرفاهة بالنسبة للبلدان المتقدمة المستوردة أنفسها مرتفعة فتصل إلى ١٨ مليار دولار في السنة في الولايات المتحدة^(١٢)، أما ٢٥ مليار وحدة نقدية أوروبية في السنة في الاتحاد الأوروبي^(١٣). أما في مجال الخدمات فإن التحرير التدريجي وزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات، ولا سيما في شكل انتقال الأشخاص الطبيعيين المؤقت إلى خدمات التوريد (الأسلوب ٤) إلى أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سوف يعود بمنافع عامة على جميع البلدان. وارتفاع حصص البلدان المتقدمة في تنقل العمال الماهرين وغير الماهرين المؤقتين بما يعادل نسبة ٣ في المائة من قواها العاملة، قد يؤدي إلى مكاسب سنوية مقدرة في مجال الرفاه بالنسبة لجميع البلدان بحدود ١٥٠ مليار دولار^(١٤).

جيم - تساوي الفرص بالنسبة للشركاء غير المتساوين

٦١- تُعتبر القواعد المنصفة ويُعتبر تطبيقها العادل الحماية الأخيرة لأضعف الأمم التجارية. وهذا هو الغرض الرئيسي من النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن وجهة النظر هذه فإن مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية يقصد به مراعاة أوجه التفاوت الهيكلية والناشئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، الأمر الذي يبرر منح البلدان النامية معاملة أكثر محاباة إذا ما أُريد منحها فرصة متساوية للتنافس في الأسواق الدولية. وأوجه التفاوت هذه تشمل أوجه التفاوت في دخل الفرد؛ والقدرات التوريدية؛ وحجم الصناعات والمؤسسات وقدرتها السوقية ونطاقها؛ ورؤوس الأموال والمستوى التكنولوجي؛ والقدرة على تقديم الإعانات للزراعة، والصناعة، والخدمات، والتطوير والبحث؛ وتوافر تكاليف الهياكل الأساسية الاقتصادية والمالية والتي لها صلة بالتجارة. وأوجه التفاوت هذه بحاجة إلى معالجة في جميع الاتفاقات القائمة، وهناك حاجة إلى تثبيت أية اتفاقات جديدة مزمعة بحيث تراعي القواعد كلياً "الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية" للبلدان النامية وتوفر لها مجالاً كافياً في مجال السياسات العامة. وهناك حاجة إلى التوفيق بين السبل التقليدية للمرونة الإنمائية، مثل الفترات الانتقالية والاستثناءات المسموح بها، والاعتبارات الخاصة والمعاملة التفضيلية ذات الشأن من جانب البلدان المتقدمة.

دال - السعي إلى تحقيق توازن أفضل

٦٢- من أهداف برنامج عمل الدوحة أيضاً تحقيق التوازن - التوازن بين شرعية الحقوق والالتزامات، والتكاليف والمنافع المستمدة من الجولة السابقة، والتكاليف والمنافع المتأتية من برنامج عمل الدوحة؛ والموازنة بين الخسائر والمكاسب في كل مجال من المجالات وبشكل عام؛ والتوازن في العمليات، واختيار المسائل، والتسلسل والخطوط الزمنية، ومستويات الطموح، والنتائج. ومن شأن إعادة التوازن أن تشمل معالجة مسائل التنفيذ بشكل هادف. ويحتاج الأمر أيضاً إلى السهر على عدم خلق اختلال جديد في التوازن، وذلك حتى وإن كانت أوجه اختلال التوازن السابقة في طور التصحيح.

٦٣- ويقتضي التوازن أن تؤدي المبادلات إلى نتائج إيجابية لجميع الأطراف، ولا سيما للبلدان النامية. ويعد كل من الشفافية وزيادة مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار المعقدة شرطاً أساسياً إضافياً. وما زال تعجيل وتيسير انضمام البلدان النامية بشروط تتفق ومستوى تنميتها أولوية رئيسية. فانضمام كمبوديا ونيبال إلى منظمة التجارة العالمية، وهما أول بلدين من أقل البلدان نمواً ينضمّان إليها، يعد خطوة هامة في طريق تحقيق عالمية المنظمة. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً الأخرى، التي هي في طور الانضمام، يحتاج الأمر إلى تنفيذ مخلص للقرار بشأن المبادئ التوجيهية لانضمام أقل البلدان نمواً.

هاء - خدمة المصلحة العامة

٦٤- يلزم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المجتمع الدولي بجعل الحق في التنمية واقعاً ملموساً لكل فرد، كما يقرر خلق بيئة على المستويين الوطني والعالمي تفضي إلى التنمية وإلى القضاء على الفقر. والصالح المشترك والمصلحة العامة ورفاه الفقراء يجب أن تلهم النظام التجاري المتعدد الأطراف ذا الوجهة الإنمائية. ولا بد من بذل الجهود للسهل على أن يكون هذا النظام سريع الإحساس والاستجابة فيما يتصل بالمسائل الرئيسية التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك القضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض المعدية والأوبئة، وتأمين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء والمحرومين. ويعد كل من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وإعلان الصحة العامة بالدوحة، والقرار الذي اتُخذ مؤخراً، خطوة إلى الأمام في التسليم بأن التجارة ليست مسألة عديمة الأهمية وأن المصلحة العامة يجب أن تكون أولوية.

واو - إنعاش قطاع السلع الأساسية

٦٥- لقد تأخر كثيراً تحسين صورة السلع الأساسية في التجارة المتعددة الأطراف وفي التجارة الدولية الأوسع نطاقاً، وجدول أعمال التعاون لأغراض التنمية، وإقامة بيئة دولية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. فزهاء ٥٠ بلداً يعتمد في صادراته على سلعتين أو ثلاث سلع أساسية لا أكثر، و٣٩ بلداً من بينها يعتمد على صادرات سلعة أساسية واحدة. وللتوصل إلى تحقيق أهداف التنمية للألفية بشأن الحد من الفقر، تحتاج هذه البلدان إلى إنعاش قطاعات سلعها الأساسية وتحقيق قيمة أعلى من صادراتها.

زاي - التماسك

٦٦- من العوامل الحاسمة في الوجهة الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة درجة التماسك التي يمكن بلوغها بين مختلف مجالات التفاوض والاختصاص، وبين مختلف المؤسسات والسياسات متعددة الأطراف، وبين هذه وبين العمليات والإستراتيجيات الإقليمية والوطنية. وتوجد ثلاثة جوانب تتطلب اهتماماً خاصاً بها وتستلزم الرصد وضمان التكامل بينها بصفة مستمرة، وهذه الجوانب هي: (أ) ضرورة التآزر والتعاقب المناسب بين قدرات البلدان النامية، ومستوى الالتزامات المفروضة عليها، وكلفة التنفيذ، وكفاية الموارد المالية والتقنية المتاحة لها؛ (ب) والصلات الإيجابية بين السياسات التجارية والمالية والنقدية والتكنولوجية في البلدان المتقدمة، ونجاح تحرير التجارة في البلدان النامية وجني هذه البلدان للمكاسب الإنمائية؛ (ج) وما يترتب على المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والنظام التجاري المتعدد الأطراف من آثار في عدد من القضايا التي تشكل عنصراً حاسماً في التنمية وهي القضاء على الفقر، والعمالة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والبيئة، والصحة، والثقافة، ونوع الجنس، والهجرة، والمنافسة، والتكنولوجيا وتنمية المشاريع.

حاء - المساعدة التقنية وبناء القدرات

٦٧- إن المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية المتصلين بالتجارة يشكّلان جانباً حاسماً من جوانب البعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وهما عنصران ضروريان لضمان مشاركة البلدان النامية في المفاوضات التجارية مشاركة فعالة وعالية المستوى من حيث النوعية. وهما أيضاً عنصران مهمان في تلبية المتطلبات في مجال بناء القدرات اللازمة للتغييرات المؤسسية والتشريعية الناشئة عن تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولإجراء تعديلات على السياسة العامة للاستفادة من الفرص الناشئة. وفي هذا الضوء، تظهر حاجة أكبر إلى قيام المجتمع الدولي بتزويد الأونكتاد وغيره من الوكالات بالدعم المالي اللازم للتلبية الفعالة والمستمرة للحاجات المتزايدة في البلدان النامية في مجال المساعدة التقنية القائمة على أساس الحاجة والموجهة إلى أهداف محددة والمدفوعة بقوة الطلب عليها.

رابعا - دور الأونكتاد

٦٨- الأونكتاد هو حلقة الوصل داخل الأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة^(١٥). وبهذه الصفة، يتصرف الأونكتاد كعامل تيسير في إدماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف والواسع إدماجاً يعود بالفائدة على هذه البلدان ويكون إدماجاً أكمل. ويشكل الأونكتاد منبراً للبلدان النامية والمتقدمة للاجتماع والبحث والقيام في انتظام بتطوير نظرة متكاملة واستراتيجية إلى قضايا التجارة والتنمية بجميع أبعادها وفي سياق نظام التجارة الدولي الواسع سواء على الصعيد المتعدد الأطراف أو الإقليمي أو الثنائي. ويساعد الأونكتاد في توضيح القضايا والتوصل إلى توافق في الآراء عن طريق ما يضطلع به من بحوث وتحليل للسياسات العامة ومداولات حكومية دولية في مجالات مثل الخدمات، ودخول السوق، والسلع، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والأفضليات التجارية، والتجارة والبيئة، وخصوصية حالة وهموم أقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة، والتجارة والاستثمار، وسياسات التجارة والمنافسة، وتيسير التجارة (بما في ذلك تعزيز قدرة البلدان النامية على إقامة برامج كفؤة لتيسير التجارة والنقل).

٦٩- ومن الأمثلة على ذلك اجتماعات الخبراء المعنية بقطاعات الخدمات (النقل الجوي، الخدمات السمعية - البصرية، البناء، الصحة، البيئة، السياحة، الطاقة) واجتماعات الخبراء المعنية بالنموذج ٤ لتحليل وتحديد فرص التصدير المتاحة للبلدان النامية، والقيود التي تواجه العرض، وسبل ووسائل معالجة الحواجز التي تعترض صادرات هذه البلدان. ويعمل الأونكتاد أيضاً بنشاط في مجال قانون وسياسات المنافسة، وسوف يعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مشاورات في دورته السادسة في عام ٢٠٠٤ تتناول جملة أمور منها نقاط

القوة والضعف في عمليات الاستعراض التي يجريها النظراء في ما يتصل بسياسات المنافسة والتعاون والتوسط في المنازعات في آليات التكامل الإقليمية. ولا يقل عن ذلك أهمية قيام الأونكتاد بالعمل مع البلدان النامية وشركائها الإنمائيين على مساعدة هذه البلدان في معالجة مسائل السلع الرئيسية الوطنية والدولية. وفيما يتعلق بنقاط الالتقاء بين التجارة والبيئة والتنمية، يركز الأونكتاد في أعماله على السياسات التمكينية الرامية إلى تعزيز الدعم المتبادل للتجارة والبيئة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك التعزيز في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٧٠- ويقدم الأونكتاد منذ سنوات عديدة وبدعم مالي من مانحين ثنائيين ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية ويقوم بأنشطة في مجال بناء القدرات لتعزيز السياسة المحلية وقدرات البلدان النامية في مجال المؤسسات والموارد البشرية لتطوير سياساتها التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، والاستفادة من آلية تسوية المنازعات، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما في حالة كمبوديا ونيبال. وقد طور الأونكتاد عدداً من الأدوات التحليلية في مجالات رئيسية مثل الحل العالمي للتجارة المتكاملة، ونظام التحليل والمعلومات التجارية، ونموذج سياسة تجارة المنتجات الزراعية، هذه الأدوات التي استخدمها المفاوضون في مجال التجارة. وبطلب من البلدان أو مجموعات البلدان المعنية، قدم الأونكتاد المساعدة لهذه البلدان في عمليات التحضير لمؤتمر كنكون الوزاري. ويتعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع منظمة التجارة العالمية في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وفقاً لولاية الدوحة وبموجب مذكرة تفاهم صدرت مؤخراً. ويقوم الأونكتاد أيضاً، ومعه مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، بتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية^(١٦). والأونكتاد أيضاً شريك نشط مع خمس وكالات أخرى (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً. ويتعاون الأونكتاد مع اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

٧١- أما المؤتمر القادم للأونكتاد الحادي عشر المقرر عقده في سان باولو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وأعمال التحضير له فيمكن أن يساهما في تعزيز الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وفيما بين مختلف الشركاء التجاريين والدول الأعضاء. ويسعى جدول الأعمال الذي أقر للأونكتاد الحادي عشر إلى إقامة تآزر بين القطاع الإنتاجي، والقدرة التنافسية، وطريقة ضمان حصول البلدان النامية على مكاسب إنمائية من التجارة الدولية ومن النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويمكن أن تساهم عملية الأونكتاد الحادي عشر مساهمة إيجابية في إحراز تقدم متوازن في برنامج عمل الدوحة.

الحواشي

- (١) بعد تشكيل مجموعة كيرنز في الثمانينات، يمثل إنشاء مجموعة الـ ٢٢ تطوراً رئيسياً.
- (٢) البيان العام الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.
- (٣) الأونكتاد، دليل الإحصاءات.
- (٤) OECD (2002), *Agricultural Policies in OECD Countries: Monitoring and Evaluation*, Paris, OECD.
- (٥) تدل عمليات المحاكاة التي أجراها الأونكتاد على أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية يمكن أن يعود على البلدان النامية بمكاسب تناهز ١٠ مليارات دولار في السنة.
- (٦) انظر وثيقتي منظمة التجارة العالمية WT/GC/W/513 and WT/GC/W/514 and Corr.1.
- (٧) ظلت الدورة الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة تدعو أمانات بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأونكتاد إلى المشاركة في اجتماعاتها بصفة المراقب. وتكون هذه الدعوة، في مشروع النص المنقح (CMT Rev.2) "المدة المفاوضات" وليس على أساس مخصص.
- (٨) من أجل العمل على التوصل إلى نتيجة أكثر توازناً، خلال اجتماع أخير للخبراء في الأونكتاد، التقدم بمقترحات ترمي إلى ما يلي: (أ) إدراج منتجات محددة لها أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية؛ (ب) استبعاد منتجات معينة "متعددة الاستخدامات" قد يكون لها تطبيق بيئي محدود؛ (ج) التطرق للاحتياجات التكنولوجية وفي مجال بناء القدرات.
- (٩) تقديرات الأونكتاد وكيم أندرسون "كيف يمكن لإصلاح التجارة الزراعية أن يحد من الفقر؟" (تقرير للأونكتاد سوف يصدر قريباً).
- (١٠) أندرسون، المرجع المذكور.
- (١١) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٢٠٠٢)، "وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق: مسائل مختارة"، ٢٦ أيلول/سبتمبر: ٤٢-٤٣.

الحواشي (تابع)

(١٢) البنك الدولي (١٩٨٧)، تقرير التنمية العالمية، ١٩٨٧، الصفحة ١٥٠.

(١٣) Joseph F. Francois, Hans H. Glismann and Dean Spinanger (2000), *The Cost of EU Trade Protection in Textiles and Clothing*, working paper no. 997, Kiel Institute of World Economics, p. 67

(١٤) L. Alan Winters, Terrie L. Walmsley, Zhen Kun Wang and Roman Grynberg (2002), *Negotiating the Liberalisation of the Temporary Movement of Natural Persons*. Commonwealth Secretariat

(١٥) انظر أيضاً "الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر" (TD(XI)/PC/1).

(١٦) برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك الخاص ببلدان مختارة من أقل البلدان نمواً ومن البلدان الأفريقية.

— — — — —